

## لماذا لم تنجح الولايات المتحدة في حروبها الطويلة بالمنطقة

أن تستعيد الدعم للحكومة وأن تخلق وحدة وطنية دائمة.

وحذر كوردسمان، الذي شغل العديد من المناصب الحكومية في وزارات الدفاع والخارجية والطاقة بالولايات المتحدة، من أنه لا يمكن فصل المشكلات الهيكلية طويلة الأمد عن الحاجة إلى التعامل مع المشكلات الأمنية الأكثر إلحاحاً، والتحديات الدينية وغيرها من أشكال التطرف، والتحديات قصيرة الأمد مثل القيادة والسياسة.

وقال إنه إذا كان هناك درس رئيسي يمكن استخلاصه من حروب أميركا المتعلقة بـ"الدول الفاشلة"، فهو يكمن في أنه ليس من المرجح أن يسفر التركيز على جزء من المشكلة واتباع حلول متناقضة عن أي محاولة دائمة لحسم الصراع وحفظ السلام، وأنه من المحتمل أن يؤدي الفشل في التعامل بصورة حقيقية مع التحديات المدنية الهيكلية الأطول مدى إلى ظهور أشكال جديدة من التطرف والإرهاب والحرب الأهلية.

وفي حقيقة الأمر، لا توجد حلول عسكرية أو أمنية تكتيكية دائمة للصراعات المدنية-العسكرية دون مثل هذه الجهود، فليست هناك إستراتيجيات تؤدي إلى حسم الصراع حسماً مستقراً وناجحاً، ولا توجد حلول إستراتيجية كبيرة تؤدي إلى سلام دائم.



أنثوني كوردسمان  
يجب فرض حذر إستراتيجي على الدول الفاشلة

وفي الوقت نفسه، ليس من الواضح تماماً إمكان أن تساعد الجهود الخارجية أي دولة ليس لديها استعداد لمساعدة نفسها. وفي أي عالم تكون فيه مثل هذه المساعدات الخارجية محدودة أيضاً، هناك حاجة إلى اختيار خيارات صعبة، وأحياناً قاسية، ما بين تقديم مثل هذه المساعدات واحتواء التهديدات التي تشكلها "الدول الفاشلة" وحصنها في أراضيها ومناطقها.

ويؤكد كوردسمان أنه ليس هناك التزام معنوي أو أخلاقي بمحاولة تحقيق المستحيل، وهناك دول كثيرة ليست "دولاً فاشلة" اتخفت إلى درجة أن المساعدات الخارجية لا يمكن أن تحقق لها أي اختلاف دائم.

وفي الكثير من الحالات، قد يتعين أن يكون الحل العملي حرجاً إستراتيجياً، يتمثل في مساعدة الدول التي لديها الإمكانيات لتساعد نفسها إذا تمت إتاحة مثل هذه المساعدة.

وأضاف كوردسمان أن حجم المشكلات التي عرضها التحليل يوضح الحاجة إلى أن تكون الولايات المتحدة، وغيرها من القوى الخارجية، واقعية تماماً في تقييم مدى انقسام هذه الدول ضد نفسها، فهي نطقت فمها إلى حد أن المساعدات لا يمكن أن تنقذها.

وجعل الأمل يتنصر على التجربة (والواقع) لن يسفر عن نجاح محتمل. ويصدق هذا القول على التفاؤل بشأن تأثير مفاوضات السلام والحلول البالغة التبسيط لتطورات ما بعد انتهاء الصراعات.

كما ينطبق على التفاؤل إزاء القدرة على التعامل مع التطرف والإرهاب، من خلال القمع أو استخدام القوة العسكرية.

وعلى أية حال، فإن تاجيل أي أزمة يجعلها أكثر سوءاً، ليس حلاً، وكذلك فإن هزم الأعداء دون معالجة أسبابها ليس حلاً.

بلال تامر

القاهرة - تعددت التفسيرات المفهوم "الدولة الفاشلة"، فهناك من يرى أنها الدولة التي لا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية، أو الوفاء بالاحتياجات الأساسية لأفراد شعبها بشكل مستمر، مما يؤدي على المدى الطويل إلى حالة من عدم الاستقرار. وهناك من يختصر المفهوم في أنه "تلك الدولة التي لا تستطيع أن تقوم بدور كيان مستقل"، ومن يرى أن الدولة تصبح فاشلة عندما تكون سيادتها مقيدة بسبب تعرضها لعقوبات اقتصادية، وسياسية، وعسكرية، أو عندما توجد قوات أجنبية على أراضيها، مما يعرضها للاضطرابات، فتصبح عاجزة عن تقديم الخدمات التي يتطلبها مجتمعها.

وفي هذا الإطار، تناولت دراسة نشرها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأميركي للباحث الدكتور أنتوني كوردسمان، التحديات المدنية طويلة الأمد والتهديدات التي قيدت نجاح الولايات المتحدة في "حروبها الطويلة" في أفغانستان، والعراق، وسوريا وكذلك مشاركتها الأكثر محدودة في ليبيا واليمن- وهي الدول الخمس التي يعتبرها كوردسمان فاشلة.

ويركز كوردسمان في دراسته على حقيقة أن الدول الخمس لديها جميعاً مشكلات هيكلية عميقة تجعلها دولا فاشلة في مجالات كثيرة، تشمل الحكم، والتغيرات الاجتماعية الرئيسية، والتنمية.

ويقول كوردسمان، استاذ كرسي أرلين بورك في الإستراتيجية بالمركز، إن الأزمة الراهنة في العراق ترجع من ناحية إلى فشل قيادتها وشخصياتها السياسية الحالية، وإلى ما خلفه القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وإلى السياسات قصيرة الأجل. كما توجد مجموعة من القوى المدنية التي تعتبر دافعا إلى هذه الأزمة، وهذه القوى أيضا نتيجة للمشكلات الهيكلية طويلة المدى، والتي أدت إلى اضطرابات سياسية كبيرة في جميع أنحاء المنطقة، وإلى ظهور التطرف والإرهاب، وهو ما يؤثر على جميع جوانب الحياة في حاضر العراق ومستقبله. ووقفت هذه التحديات عقبة أيضا أمام الولايات المتحدة في أفغانستان، وسوريا، وليبيا واليمن.

وأضاف كوردسمان أن أفغانستان والعراق وسوريا وليبيا واليمن - والكثير من الدول المجاورة لها - لا تعاني فقط من حكم بالغ السوء، ومستويات مرتفعة من الفساد، ولكنها تعاني أيضا من العيش تحت ضغط شديد بسبب الزيادة السكانية، وال عمران الحضري، والتغيير الاجتماعي الذي يفوق مشكلاتها الراهنة مع أي جماعات متطرفة. وهذه المشكلات خطيرة للغاية، إلى درجة أنها قد تؤدي إلى المزيد من التطرف، والحرب الأهلية على مدار العقد القادم، على الأقل.

كما أن هذه المشكلات خطيرة إلى درجة تجعل من المستحيل نجاح أي محاولة للتعامل مع التهديدات الكبيرة التي يجلبها التطرف، أو الإرهاب، أو التمرد المسلح إذا ركزت فقط على الأبعاد الأمنية والعسكرية لمثل هذه التهديدات.

وينطبق الأمر نفسه على أي جهود تركز على مفاوضات السلام ومساعدات التعافي قصيرة الأجل، إذ أن بناء الدولة يفرض بالفعل تحديات كبيرة في حد ذاته، ولكن تجاهل القوى التي تخلق "الدول الفاشلة" لن يؤدي فقط إلى استحالة أي جهد حقيقي ناجح لحسم الصراع، ولكنه سيؤكّد تقريبا ظهور أو عودة التمرد المسلح والصراع المدني.

ويتعين أن يتناول أي جهد لإنهاء الصراع بشكل ناجح، مع الأضرار التي وقعت بالفعل، والقيام

بأفضل محاولة ممكنة لخلق أساس جديد للتنمية، والسعي لتطوّر القطاع المدني بسبل من شأنها

## جدل الترتيبات الأمنية يتصاعد في السودان قبل انطلاق مفاوضات السلام

### الجيش السوداني أمام اختبار إعادة إدماج الحركات المسلحة



المهاجر الأمني يقلق السودانيين

أن ذلك يشكل واحدا من أبرز مطالب الحركات المسلحة في التفاوض". ويتفق العديد من المراقبين مع رؤية الحركات المسلحة لأن الجزء الأكبر من هيكل الجيش السوداني يسيطر عليه تنظيم الإخوان بعد أن عمل البشير على مدار 30 عاما على تمكينهم بشكل واضح ظاهرا للجميع، بجانب أن تركيبة الأجهزة الأمنية بذاتها يسيطر فيها الضباط والقيادات من قبائل سودانية معينة وتعد حركا عليها، فيما ضباط الصف والجنود يتكوّنون من قبائل أخرى مغايرة، بالتالي فالوضع بحاجة إلى إعادة هيكلة على خلفية وطنية.

وأشار شقيلة إلى أن مطالب الجبهة الثورية التي طرحتها في اجتماعات العين السخنة من الصعب الموافقة عليها من قبل المؤسسة العسكرية، لأنها قد تؤدي إلى هزات عنيفة بالقوات الحديثة عن دمج قوات الحركات فيه لمشكلات عديدة متفجرة بحالة السيولة التي أفرزتها الثورة، كما أن تطبيق بنود السلام السياسية سيأخذ وقتا طويلا حتى تكون لها مردودات في مناطق الأطراف.

ويذهب البعض إلى التأكيد أن وجود رغبة في دمج جميع القوات التي تحمل السلاح داخل القوات المسلحة النظامية، بما فيها قوات الدعم السريع والدفاع الشعبي، قد يزيد من احتمال إدخال الحركات المسلحة ضمن الترتيبات الموسعة التي قد تكون لاحقة لاتفاق السلام.

وتكشف مصادر لـ"العرب" أن الحركات المسلحة التي لا تمتلك قوات عسكرية كبيرة يمكن دمجها بأي طريقة، والبعض منها لا تمنع في مسألة تسريح هذه الجنود على أن يكون ذلك بالتوازي مع عملية إعادة هيكلة الأجهزة العسكرية الرسمية بالتدرج من خلال تنفيذ البنود غير العسكرية في اتفاق السلام.

وشملت النقاشات التي جرت خلال الأيام الماضية بشأن الترتيبات التأكيد على أهمية وجود ربط بين جوانب السلام غير الأمنية والمرتبطة بالدمج في مؤسسات الدولة السياسية بجانب تمكين أبناء الهامش من الثروات الاقتصادية في مقابل إحداث تقدم بالتوازي من حيث تقليص أعداد القوات العسكرية ودمجها خطوة تلو الأخرى داخل المؤسسة العسكرية الوطنية، ويدعم ذلك فصيل عبدالعزيز الحلو الذي يمتلك أكبر قوة مسلحة.

أبناء الهامش التي يتعرضون لها من حين إلى آخر". على الجانب الآخر، هناك رؤية مخالفة لما قدمته الجبهة الثورية، وتأخذ أيضا نقاشا سياسيا واسعا بين العديد من الدوائر السودانية، ترى أهمية تسريح غالبية هذه الجنود غير المدربة والمستعدة للمشاركة في المؤسسات النظامية، مع ضم من هم أصحاب كفاءة داخل الجيش السوداني، لأن التوصل إلى سلام يغني الحاجة إلى وجود السلاح بيدهم من الأساس، كما أن دمجهم يؤدي بشكل تدريجي إلى التخلي عن السلاح.

### إعادة تشكيل الجيش

يرى عسكريون سودانيون أن إعادة تشكيل الجيش السوداني تحت أي دعاوى (جيش موحد، جيش قومي)، لا تتسق مع المنطق السليم، كذلك فإن الحديث عن دمج قوات الحركات فيه ينسب تتساوى وعدد الجيش الحالي في كل مستوياته ورتبه، من المفترض أن يجري وفقا لنظم وترتيبات أمنية وعسكرية متعارف عليها، كي لا يمثل ذلك خطرا عليها.



أسامة السعيد  
دمج الحركات المسلحة في الجيش سيأخذ حيزا واسعا من الحوار



محمد إسماعيل شقيلة  
الترتيبات الأمنية تعد الأكثر صعوبة في مفاوضات السلام

وأكد محمد إسماعيل شقيلة، أستاذ العلوم السياسية بجامعة بحري في الخرطوم، أن مسألة إعادة الترتيبات الأمنية تعد الأكثر صعوبة وحساسية في المفاوضات السلام المقبلة، وذلك في ضوء الصعوبات التي تواجهها القوات العسكرية التابعة لهذه الحركات من قبل الأجهزة الأمنية السودانية، وفي مقدمتها القوات المسلحة. وتساءل في تصريحات لـ"العرب"، "هل ستتم عملية دمج سريعة للحركات المسلحة داخل أجهزة الدولة الأمنية، كما هو معتاد في هذه الحالات، أم أنه سيتم إعادة هيكلة شاملة للأجهزة الأمنية وتكوينها من جديد متضمنة القوات العسكرية لهذه الحركات، باعتبار

تعدد فصائل الجبهة الثورية السودانية ورشة عمل لدعم السلام شامل في أديس أبابا، بدأت الجمعة ومقرر أن تستمر 6 أيام، بمشاركة جميع الحركات المنضوية داخلها، لبحث ترتيبات التفاوض مع السلطة الانتقالية في الخرطوم لتحقيق السلام في دارفور ومنطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، والخروج برؤية موحدة حول مساراته المختلفة، وعلى رأسها الترتيبات الأمنية.

وشهدت اجتماعات العين السخنة، التي استمرت لمدة أسبوع بين قادة الحركات المسلحة وأقيمت اجتماعات أخرى مع قوى تحالف نداء السودان، حوارات بشأن التوافق حول الية واضحة تطرحها الجبهة الثورية لتكون رؤيتها حول الحل الأمني.

كانت وجهة النظر السائدة ترتبط بإعادة دمج قوات الحركات داخل جيش نظامي واحد وأن يضم داخل أعضائه جميع المكونات السودانية، وتوزع المناصب بين الجميع دون تفرقة.

ورأى آخرون ضرورة أن يكون الاندماج مبنيا على أسس تبدأ منذ تغيير إجراءات القبول بالكليات العسكرية، ومرورا بتطبيق سياسة التمييز الإيجابي لقوات هذه الحركات بما يساهم في تسريع دمجها، على أن يكون ذلك في ظل وجود باقي المجموعات المسلحة مثل الدعم السريع والدفاع الشعبي وحتى بعض جيوش القبائل التي تمتلك السلاح.

وحضرت اجتماعات العين السخنة، الحركة الشعبية لتحرير السودان-قطاع الشمال برئاسة مالك عقار، وحركة جيش تحرير السودان برئاسة مني أركو مناوي، وحركة جيش تحرير السودان- المجلس الانتقالي برئاسة الهادي إدريس، وحركة العدل والمساواة برئاسة جبريل إبراهيم، وتجمع قوى تحرير السودان برئاسة الطاهر حجر، والحركة الشعبية-قطاع الشمال، برئاسة عبدالعزيز الحلو.

وقال الهادي إدريس حين رئيس الجبهة الثورية في حوار أجرته معه "العرب" في وقت سابق، "إن البند الخاص بإعادة الترتيبات الأمنية أخذ حيزا واسعا من النقاشات، ويرجع ذلك إلى نظرة أبناء الهامش للمؤسسات العسكرية باعتبارها حامية للمركز فقط، وأن رؤية الجبهة تضمنت إدخال تعديلات على شروط قبولهم بالكليات العسكرية، بجانب السماح لهم بالوصول إلى مناصب عسكرية عليا دون تفرقة، على أن يوازي ذلك توقف عمليات قمع



أحمد جمال  
صحافي مصري

القاهرة - تسعى قيادات الجبهة الثورية السودانية إلى تحقيق أكبر قدر من التوافق حول الرؤى التي اتفقت عليها في اجتماعات منتجع العين السخنة (شرق القاهرة)، قبل أيام من انطلاق مفاوضات السلام المباشرة مع الحكومة السودانية في الرابع عشر من أكتوبر الجاري، ما دفع قادة الحركات المسلحة الذين يتواجد أغلبهم في أديس أبابا وجوبا إلى توسيع دوائر النقاشات بين الأطراف الإقليمية التي ستكون راعية لهذه المفاوضات.

وأوضح أسامة السعيد المتحدث باسم الجبهة الثورية، لـ"العرب"، أن "القضايا الأمنية تسبب حاجسا بالنسبة لقيادات الجبهة الثورية باعتبارها الطريق الأصعب بين المسارات السياسية والاقتصادية المقترحة طرحها أمام مفاوضات السلام، وبالتالي فإن الحديث عن الترتيبات الأمنية ودمج عناصر الحركات المسلحة في الجيش السوداني، سيأخذان حيزا واسعا من الحوار، بما لا يسمح بتعطيل التوصل إلى السلام الذي ينعكس على سير المرحلة الانتقالية".

### رؤية الحل الأمني

تأتي النقاشات بالتوازي مع وجود حركات إقليمية لبحث عقد مؤتمر لدول جوار السودان من الممكن أن يساعد في تقريب وجهات النظر بين السلطة الانتقالية في الخرطوم وقادة الحركات المسلحة.

غير أن العديد من المراقبين يرون أن التوصل إلى حلول سياسية واقتصادية لأزمات المركز والهامش في البلاد يمكن تحقيقه من خلال دوائر النقاش المغلقة، لكن الأمر يبدو مختلفا بالنسبة للحلول الأمنية التي لا تصلح للتطبيق على الأرض، ما يدعم البحث المسبق عن آليات التنفيذ.